

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

التنشئة الأسرية ودورها في تعزيز الضوابط الاجتماعية

Family upbringing and its role in promoting social controls

بريني دحمان، أستاذ محاضر¹، بن عياد ناريمان، أستاذة محاضرة²

¹ جامعة الجلفة (الجزائر)، Berini_Dahmane@yahoo.fr

² جامعة الجلفة (الجزائر)، Myworkhome72@gmail.com

مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة

تاريخ النشر: 2023/03/01

تاريخ القبول: 2023/02/01

تاريخ ارسال المقال: 2022/12/02

* المؤلف المرسل

الملخص:

إن الانتماء إلى مجتمع ما يقضي بالضرورة أن يخضع الفرد ويطبق الطرق والقواعد الخاصة به، فالضبط الاجتماعي يهدف أساساً إلى تحقيق الامتثال للمعايير الاجتماعية وتدعيمها والعمل على استمراريتها، وتعمل الأسرة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية إلى توجيه سلوك أبنائها وضبط توجهاتهم نحو المجتمع بالشكل الصحيح الذي يضمن لهم حياة حرة مستقيمة من خلال التزامهم بقيم وعادات وتقاليد مجتمعهم الأصيلة بصورة ذاتية تمنعهم من الانحراف، وتأتي هذه الورقة البحثية لإبراز دور الأسرة في تعزيز التزام أفرادها بهذه الضوابط الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: التنشئة الأسرية، الضوابط الاجتماعية

Abstract :

Belonging to a society necessarily requires that the individual submit and apply its own methods and rules. Social control mainly aims to achieve compliance with social standards, support them, and work on their continuity. The family works through the process of socialization to direct the behavior of its children and adjust their attitudes towards society in the right way, which guarantees them a free and straight life through their commitment to the values, customs and traditions of their authentic society in a self-preventing manner that prevents them from deviating, and this research paper comes to highlight the role of the family in strengthening the commitment of its members to these controls Social.

Keywords: Family upbringing, social controls.

مقدمة:

نال موضوع الأسرة ودورها في عملية التنشئة الاجتماعية اهتمام دراسات علماء الاجتماع قديماً وحديثاً فما زالت الأسرة تمارس دورها في التنشئة الاجتماعية ولكن هذه الأدوار بدأت بالتغير وبدأت بعض الأسر تفقد قدرتها على التنشئة السليمة في ظل الظروف والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فبعد تخلي أغلب الأسر وخصوصاً الامهات عن دورهن في التنشئة والتحاقهن بعملية التطور التكنولوجي في المجتمع من خلال البحث عن فرص عمل

أصبحت الأسرة تعاني خلال كبراً في أداء أدوارها ووظائفها بالتخلي عنها إلى مؤسسات أخرى مختلفة في المجتمع، إذ أصبح الفرد معها يعاني من صراع كبير في طريقة التلقين والتنشئة ما بين الأسرة وتلك المؤسسات.

وتعد عملية التنشئة الاجتماعية قديمة قدم المجتمعات الإنسانية ذاتها. مارستها الأسرة والقبيلة والشعوب منذ نشأتها الأولى لتربي أبنائها على ما نشأت هي عليه، ولتحافظ على استمرار عاداتها وتقاليدها وخصائصها المختلفة. هذا ما فعلته الحضارات المختلفة قديماً وحديثاً من ممارسات وما تبعته من أساليب في سبيل تدريب أبنائها وتنشئتهم على القيم والمعتقدات التي تؤمن بها¹. ولقد اتخذ هذا المفهوم مصطلحات وأبعاد متعددة ومتنوعة بسبب تنوع واختلاف العلوم كل حسب تخصصه وكل وفق منظوره كعلم الاجتماع، وعلم النفس الأنثروبولوجيا وعلم التربية، وأطلقت عليها تسميات مختلفة كالتعلم الاجتماعي والاندماج الاجتماعي والتطبيع الاجتماعي ولا تخرج هذه التسميات في نظر علماء الاجتماع عن كونها "عمليات" والتي يتم من خلالها إعداد الفرد ليأخذ مكانة في الجماعة التي ولد فيها. فهي عملية تفاعل يتم عن طريقها تعديل سلوك الشخص بحيث يتطابق مع توقعات أعضاء الجماعة التي ينتمي إليها. والتنشئة كعملية مستمرة لا تقتصر فقط على مرحلة عمرية محددة وإنما تمتد من الطفولة، فالمراهقة، فالرشد وصولاً إلى الشيخوخة ولهذا فهي عملية حساسة لا يمكن تجاوزها في أي مرحلة لأن لكل مرحلة تنشئة خاصة تختلف في مضمونها وجوهرها عن سابقتها، ولا يكاد يخلو أي نظام اجتماعي صغيراً كان أم كبيراً وأي مؤسسة رسمية أو غير رسمية من هذه العملية ولكنها تختلف من واحدة إلى أخرى بأسلوبها لا بهدفها ومن أبرز مؤسسات التنشئة الاجتماعية نجد الأسرة، التي تعتبر البيئة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الفرد وتبنى فيها الشخصية الاجتماعية باعتبارها المجال الحيوي الأمثل للتنشئة الاجتماعية والقاعدة الأساسية في إشباع مختلف حاجات الفرد المادية منها والمعنوية بطريقة تساهم فيها المعايير الاجتماعية والقيم الدينية والأخلاقية وذلك من خلال إتباع الوالدين مجموعة من الأساليب في إشباع حاجات الأبناء وخصوصاً في فترة المراهقة.

إن ما يمثل مشكلة حقيقية اليوم للآباء هو معرفة مدى قدرتهم على ضبط سلوك أبنائهم من خلال عملية التنشئة الأسرية التي يمارسها الآباء مع أبنائهم ومدى قوة وفعالية هذه العملية في السيطرة على سلوكهم وضبط توجهاتهم حتى يكونوا أفراداً صالحين في المجتمع، ومن هنا تأتي إشكالية هذا البحث التي تتمثل في **ماهية الدور الذي تلعبه التنشئة الأسرية في تعزيز الضوابط الاجتماعية لأفرادها؟** حيث تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز الدور المهم الذي تلعبه الأسرة في المحافظة على معايير المجتمع من خلال عملية التنشئة الأسرية والتعرف على دورها أي الأسرة في التنشئة الاجتماعية للأبناء من زاوية آليات الضبط الاجتماعي.

المبحث الأول: مفهوم الأسرة والتنشئة الاجتماعية

المطلب الأول: مفهوم الأسرة

يفترض الأنثروبولوجيون أن المجتمع الإنساني قد بدأ على شكل علاقة بين رجل وامرأة، وأن هذه العلاقة قد أدت بدورها إلى إنجاب الأطفال، وإلى تكاثر متواتر شكل بدوره الوجود الاجتماعي وينبوعه. ويترتب على ذلك الافتراض أن العلاقة الأولى بين الإنسان والإنسان قد بدأت في إطار وحدة اجتماعية صغيرة، أطلق عليها الباحثون الأسرة أحيانا، والعائلة أحيانا أخرى².

ويكاد يجمع الباحثون بأن الأسرة هي الخلية الاجتماعية الأساسية في لحمة الحياة الاجتماعية، وبأنها الوحدة الاجتماعية التي يستمد منها المجتمع عناصر وجوده. ففي جميع أنحاء العالم تعتبر الأسرة الجماعة الأولى التي لها التأثير الأكبر على الإنسان فتجربتنا التي تم اكتسابها في الأسرة تعتبر الأكثر ظهورا في حياتنا³. ويمكن أصل التباين في وجهات نظر المفكرين، حول تعريف الأسرة، عندما يحاول كل فريق منهم أن يعطي لأحد جوانب الحياة الأسرية أهمية خاصة، ففي الوقت الذي يركز فيه بعض الباحثين على العلاقات الأسرية، يركز فريق آخر على أهمية الوظيفة التي تباشرها الأسرة.

ولهذا تعد الأسرة الوحدة الأساسية في التنظيم الاجتماعي، ومؤسسة من المؤسسات الاجتماعية ذات الأهمية الكبرى، ففيها نبدأ حياتنا الأولى ونتعود عليها، وهي تصنع أولى خبراتنا، وفيها تتشكل شخصياتنا وتتكيف مع البيئات المتغيرة حولنا، وهي مصدر الأخلاق والدعامة الأولى لضبط السلوك ويلقى فيها الكبار والصغار مصدر الرخاء⁴، وكلمة "أسرة" مأخوذة من الأسر وهو القوة والشدة، ولهذا جاء في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية أن الأسرة لغةً هي الدرع الحصين وأهل الرجل وعشيرته، وتطلق على الجماعة التي يربطها أمر مشترك، وجمعها أسر⁵، والأسرة التي تقابل كلمة (Family) باللغة الإنجليزية، تعني من الناحية السوسولوجية جماعة اجتماعية تربط أفرادها روابط الدم والزواج، ويعيشون معيشة اجتماعية واقتصادية واحدة، مما يترتب عليه حقوق وواجبات بين أفرادها كراعية الأطفال وتربيتهم⁶.

ويرى بعض العلماء أمثال "كنجزلي دافز" K. Davies أن الأسرة وحدة بيولوجية مهمتها الأساسية هي إشباع الرغبات الجنسية والحفاظ على النوع الإنساني من خلال التناسل، وتقوم على المقتضيات التي يرضيها العقل الجمعي، والقواعد التي تقرها المجتمعات المختلفة⁷، أما البعض الآخر أمثال "هريبرت سبنسر"⁸ فيعتبر الأسرة وحدة طبيعية اجتماعية ثقافية، وبالرغم من تعرضه لعدة إنتقادات إلا أن "جورج ميردوك" G. Murdock إعتبر الأسرة جماعة اجتماعية يقيم أفرادها جميعا في مسكن مشترك ويتعاونون إقتصاديا ويتناسلون، لاقَ إتفاقا من الباحثين. كما جاء في معجم علم الاجتماع أن الأسرة هي عبارة عن جماعة من الأفراد يرتبطون معا بروابط الزواج والدم والتبني ويتفاعلون

معاً، وقد يتم هذا التفاعل بين الزوج والزوجة، وبين الأم والأب، وبين الأم والأب والأبناء ويتكون منهم جميعاً وحدة إجتماعية تتميز بخصائص معينة⁹.

وتعرف الأسرة كذلك على أنها جماعة إجتماعية يرتبط أعضاؤها ببعضهم عن طريق روابط الدم أو الزواج أو التبني، ويقيمون أو لا يقيمون معاً¹⁰، فيعرفها كل من "أوجبرن" Ogburn و"نيمكوف" Nimkoff على أنها منظمة دائمة نسبياً تتكون من زوج وزوجة مع أطفال أو دونهم، أو تتكون من رجل وامرأة على انفراد، مع ضرورة وجود أطفال، وتربط هؤلاء علاقات قوية متماسكة تعتمد على أواصر الدم، والمصاهرة، والتبني، والمصير المشترك¹¹، أما عالم الاجتماع "هنري موندراس" H. Mendras فيرى أنه ليس للأسرة معنى واضح في اللغة الفرنسية حيث يشير هذا المصطلح إلى الأشخاص (الأب، الأم، والأبناء) المرتبطين بروابط الدم، فإننا نعني بكلمة أسرة الأشخاص الذين يعيشون معاً في منزل واحد¹²، كما أن العالم "إميل دوركايم" E. Durkheim يرى أن الأسرة ليست ذلك التجمع الطبيعي للأبوين، وما ينبجانه من أولاد، على ما يسود الاعتقاد، بل إنها مؤسسة إجتماعية، ويرتبط أعضاؤها حقوقياً وخلقياً ببعضهم البعض¹³، ويعرفها "بوجاردوس" Bogardus بأنها جماعة اجتماعية صغيرة تتكون عادة من الأب و الأم وواحد أو أكثر من الأطفال، يتبادلون الحب ويتقاسمون المسؤولية وتقوم بتربية الأطفال حتى تمكنهم من القيام بتوجيههم وضبطهم ليصبحوا أشخاصاً يتصرفون بطريقة إجتماعية¹⁴.

ويعرفها "تركي رايح" بأنها الخلية الأساسية التي يقوم عليها أي مجتمع لكونها البنية الطبيعية التي ولد فيها الطفل وينمو ويكبر حتى يدرك شؤون الحياة¹⁵، أما "مصطفى بوتفنوشت" فيعرفها على أنها منتج إجتماعي يعكس صورة المجتمع الذي توجد فيه والذي تتطور من خلاله، فإذا اتصف المجتمع بالثبات اتصفت الأسرة بالثبات، وإذا اتصف بالحراك والتطور تغيرت الأسرة بتغير ظروف هذا المجتمع¹⁶.

الفرع الثاني: وظائف الأسرة

تقوم الأسرة بإشباع حاجات الفرد وتحقيق إنجازات المجتمع عند قيامها بوظائفها الإقتصادية والتشريعية والتنفيذية والقضائية والدينية والتربوية وتنظيم الإنجاب وإعالة الأطفال¹⁷، ويرى "سيمارت" Simart أن الأسرة تمنح أطفالها الاستعدادات والسمات والحب والأمن والفرص العديدة لنمو شخصياتهم، وتقوم بإشباع حاجاتهم الفيزيولوجية والعقلية والعاطفية وتعليمهم كيف يسلكون ويتعلمون ويعملون، ويتم تأثيرها عليهم من خلال عاملي الوراثة والبيئة¹⁸، وتقوم الأسرة بوظيفتها النفسية بتوفير علاقات الإهتمام والتكافل لأفرادها، والأمن النفسي لخلق إنسان متزن ومستقر يشعر بالانتماء الأسري والتفاعل المتعمق من أجل المحافظة على كيان ووحدة الأسرة، كما أنها تقوم بوظيفتها الحضارية بإنجاب الأطفال وتربيتهم ليتلاءموا مع الجيل الحاضر، ومنع أفرادها من اقتراف السلوكيات غير الإجتماعية

التي لا تتفق مع قيم المجتمع، وإعداد أعضائها للعمل والتفاعل¹⁹، وعلى العموم يمكن تلخيص وظائف الأسرة فيما يلي:

● الوظيفة التناسلية

من بين الوظائف الأساسية للأسرة الوظيفة الجنسية والإنجاب، فالأسرة ما زالت هي النظام الطبيعي للتناسل، بما يضمن للمجتمع نموه واستمراره عن طريق إنجاب الأطفال للتناسل²⁰، وتشكيل أعضاء جدد يدافعون عن الوطن ويعملوا في مختلف النواحي الإنتاجية من أجل بقاء واستمرار النوع البشري.

● الوظيفة الاقتصادية

تعد الأسرة وحدة إقتصادية متضامنة يقوم فيها الأب بإعالة زوجته وأبنائه، فقبل عصر التصنيع كانت تمثل وحدة إنتاج لكل ما يحتاجه أفرادها من مواد استهلاكية، وكانت الزوجة والأبناء يشاركون كلهم في هذه العملية وشيئا فشيئا أخذت الأسرة تفقد هذه الوظيفة الإنتاجية وخرجت عن نطاقها العديد من الأنشطة الإقتصادية كإعداد الخبز وحفظ الأطعمة وحياسة الألبسة²¹، ولم يقف أثر التغير التكنولوجي في الأسرة عند هذا الحد، بل أنه استلزم منها بالتدريج أهم مظاهر وظيفتها الإقتصادية التي أصبحت تقتصر الآن على إعداد بعض أنواع الطعام بكميات محدودة²²، ومع هذا فإن الأسرة تقوم بوظيفتها الإقتصادية بتوفير الاحتياجات والمتطلبات اللازمة للحياة وتحقيق أمن الأسرة المادي.

● الوظيفة التربوية

تعتبر الأسرة المؤسسة الاجتماعية الأولى المسؤولة عن التنشئة الاجتماعية، والضبط الاجتماعي، فالأسرة اتحاد تلقائي يتم نتيجة الاستعدادات والقدرات الكامنة في الطبيعة البشرية التي تنزع إلى الاجتماع، وهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري واستمرار الوجود الاجتماعي، وتلعب الأسرة دورا أساسيا في سلوك الأفراد، من خلال النماذج السلوكية التي تقدمها لصغارها، فأنماط السلوك والتفاعلات التي تدور داخل الأسرة هي النماذج التي تؤثر سلبا أو إيجابا في تربية الناشئين ومع تعدد مؤسسات التنشئة الاجتماعية، إلا أن الأسرة كانت ولا زالت من أقوى المؤسسات الاجتماعية تأثيرا في كل مكتسبات الإنسان المادية والمعنوية، فالأسرة هي المؤسسة الأولى في حياة الإنسان، وهي المؤسسة المستمرة معه باستمرار حياته، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إلى أن يشكل أسرة خاصة به²³، لهذا تعد التنشئة الاجتماعية من أهم الوظائف المنوطة بالأسرة.

لقد كانت مسؤولية تنشئة الأطفال في الماضي تقع برمتها على عاتق الأسرة الممتدة التقليدية حتى سن النضج تقريبا، لكن التغير الذي أصاب الأسرة بنائيا ووظيفيا نقل جوانب عديدة من التنشئة الاجتماعية إلى مؤسسات أخرى خارج المنزل، ومع ذلك فإنه من الواضح أن هذه العملية ما زالت تمثل أهل وظائف الأسرة التي بقيت لها، ويبدو تأثير الأسرة بأجلى صورة في السنوات الخمس الأولى من حياة الطفل، وهي التي يقضيها عادة في المنزل قبل

أن يلتحم بالمجتمع الخارجي عن طريق المدرسة وجماعات اللعب²⁴، فالطفل يحقق، في إطار الأسرة، التفاعل الاجتماعي بشكل مستمر، وعلى نحو متبادل، وذلك في سياق علاقته مع والديه وأفراد عائلته، وتجري تنشئة الطفل في ظل هذا الإطار في بداية حياته من خلال التفاعل المكثف مع الأم ثم في المراحل التالية من حياته من خلال المشاركة في نسق العائلة بأكملها، حيث يتعلم كيف يميز بين العائلة والعناصر الخارجية عن العائلة²⁵، فيؤدي هذا التفاعل الأولي إلى تكوين وتشكيل الملامح الأساسية لشخصية الطفل.

ويرى "بارسونز" **Parsons** أن العائلة كوحدة، وبالمشاركة مع كل الجماعات الصغيرة كأجهزة للتنشئة الاجتماعية تتميز على أساس محورين، أحدهما تعبيرى وجداني والثاني نفعي مادي، بحيث تكمن المهمة الأساسية للأسرة في تأمين احتياجات الأطفال الضرورية، لنموهم النفسي والجسدي والمعرفي، وتسعى الأسرة إلى تأمين هذه الاحتياجات كمقدمة أولية، لعملية التنشئة الاجتماعية، إضافة إلى تزويده بالعادات والتقاليد، كذلك فهي تتيح له نفوذ النظام بما يحقق توافقه النفسي بالنسبة لدوافعه ومطالب مجتمعه²⁶.

ويرجع احتفاظ الأسرة بدورها الرئيسي في التنشئة الاجتماعية، إلى ما لها من خصائص أساسية مميزة عن سائر المؤسسات الاجتماعية، مما يجعلها أنسب هذه المؤسسات والوكالات لبدأ فيها، ومنها التطبيع الاجتماعي، وتنشأ هذه الخصائص من عاملين، أولهما أن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الطفل، مما يجعل الطريقة التي يتفاعل أعضاؤها معه ونوع العلاقات التي يختبرها، تمثل النماذج التي ستتشكل وفقا لها تفاعلاته وعلاقاته الاجتماعية، ويتأثر بها نموها الانفعالي والعاطفي، ولهذا كله أثره في سير عملية التطبيع الاجتماعي للطفل، وثانيهما أن الأسرة تعتبر النموذج الأمثل لما سماه "كولي" الجماعة الأولية، ويقصد بها الجماعة التي تتميز بالارتباط والتعاون والمتسمين بالود والقرب والمواجهة، والأسرة جماعة أولية، لأنها الوسط الذي يتعلم الفرد في إطاره الأنماط السلوكية التي تحدد ما سوف يكتسبه فيما بعد في الجماعات الأخرى، وهذه الجماعات أولية من نواحي كثيرة، أهمها أنها أساسية في تشكيل طبيعة الفرد الاجتماعية، وفي تشكيل أفكاره، وتتميز هذه الجماعة بالارتباط والتعاون، ونتيجة هذا الترابط يحدث توحيد بين أفراد الجماعة، بحيث تصبح ذات الفرد هي حياة وهدف الجماعة²⁷، وبالتالي تعد الأسرة بلا منازع الجماعة الأولية التي تكسب النشء الجديد خصائصه النفسية والاجتماعية، أي أنها الوسيلة الرئيسية للتنشئة الاجتماعية²⁸، وذلك من خلال تفاعله مع المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه، ليكون كائنا اجتماعيا، وتنطوي وظيفة التنشئة الاجتماعية في إطار الأسرة على جملة من الاعتبارات النفسية والاجتماعية والثقافية، وهي وفقا لذلك عملية تتصف بدرجة عليا من الغموض والتعقيد.

وتنطلق عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة من مبدأ تأمين احتياجات الطفل النفسية والجسمية والاجتماعية والمعرفية، وفي هذا الخصوص يكاد يجمع الباحثون اليوم على أن الأسرة هي الإطار المركزي لعملية التنشئة الاجتماعية،

مقارنة بمؤسسات التنشئة الأخرى²⁹، ويؤكد العلماء اليوم على أهمية تحقيق التوازن التربوي بين الجوانب المختلفة للكائن الإنساني، أي التكامل بين النمو الجسدي والنمو النفسي والنمو المعرفي والإجتماعي، وعلى أهمية وخصوصية ضمان الحاجات النفسية للأطفال، والتي تتجسد عموماً في خفض درجة التوتر، والانفعالات النفسية التي يعانها الطفل، فهو يحتاج إلى الحب، والحنان، والرعاية والإحساس بالأمن العاطفي والنفسي، كما يحتاج إلى الغذاء والرعاية الصحية، وكلما استطاعت الأسرة أن تضمن للطفل هذه الاحتياجات كلما تأكد الاتجاه السليم لنمو شخصية الطفل وتكاملها.

المطلب الثاني: مفهوم التنشئة الاجتماعية

إن الفرد ككائن عضوي يتشكل ويصبح كائناً عضوياً اجتماعياً عن طريق المجتمع وثقافته، فالفرد يولد وينمو في المجتمع وفق نظام ثقافي معين تتشربه الأفراد والجماعات وهكذا ينمو من خلال تعامله مع أفراد المجتمع ويأخذ هذا التعامل أشكالاً متنوعة منها التقليد والمشاركة والأخذ والعطاء مع الآخرين قصد تعلم القيم ونماذج السلوك والاتجاهات وإكسابه الأدوار المتوقعة منه، كل هذا كنشاط هادف لتحقيق مطالب الفرد من المجتمع ومطالب المجتمع من الفرد، وعلى الرغم من أن الفرد يولد وهو مزود بأنماط سلوكية وراثية وبيولوجية مع استعداد لتقبل التكيف مع بيئته الاجتماعية، إلا أن الفرد محتاج أشد الاحتياج إلى من يأخذ بيده ويوجهه الوجهة السليمة واللائمة ليستطيع العيش والتفاعل مع أفراد جماعته، ولا يتأتى كل هذا من فراغ أو بمحض الصدفة بل إنما ينشأ من خلال أكثر العمليات الاجتماعية أهمية في الحياة ألا وهي التنشئة الاجتماعية، والتي تعددت التعاريف الخاصة بها بتعدد وجهات نظر العلماء والباحثين في هذا المجال، كعلماء الاجتماع، والأنثروبولوجيين، علماء التربية،... إلخ.³⁰

وفي مجال هذا التباين، يرى العلماء في الاتجاه الأنثروبولوجي أنه من أهم خصائص المجتمعات الإنسانية قدرتها على حفظ الثقافة ونقلها من جيل لآخر عن طريق التنشئة الاجتماعية التي تعتبر الوعاء الأول الذي من خلالها يستطيع المجتمع الحفاظ على ثقافته، فالتنشئة الاجتماعية لها علاقة وثيقة بالثقافة للمحافظة عليها وتنميتها وتحديثها، لذلك لابد لها من عملية التواصل من جيل لآخر ومن مرحلة تاريخية لأخرى من خلال عمليات النقل والتحويل والانتشار الثقافي حيث تؤدي هذه العملية دور أساسي مهم في عملية تحقيق التواصل الثقافي³¹، حيث يقول "فيلبس" B. Philips في هذا الشأن أن التنشئة الاجتماعية هي العملية التي عن طريقها ينمي الفرد بناء الشخصية ونقل الثقافة من جيل إلى جيل آخر³²، كما يعرفها "بارسونز" بأنها عبارة عن عملية تعليم تعتمد على التلقين والمحاكاة والتوحد مع الأنماط العقلية والعاطفية والأخلاقية عند الطفل والراشد، وهي عملية تهدف إلى إدماج عناصر الثقافة في نسق الشخصية، وهي عملية مستمرة لا نهاية لها³³، كما أن "نيوكم" Newcomb يعرفها فيقول أن التنشئة الاجتماعية بمعناها الواسع هي العملية التي يستطيع الوليد البشري من خلالها وعن طريق ما اكتسبه من

إمكانيات سلوكية فطرية محدودة أن يتطور وينمو نفسيا واجتماعيا بحيث يصبح شخصية اجتماعية تعمل وفقا لأحكام الجماعة ومعايير ثقافتها³⁴.

إن التنشئة الاجتماعية عند الأنثروبولوجيين عملية امتصاص من طرف الطفل لثقافة المجتمع الذي يحيا فيه، فالفرد يكتسب ثقافة مجتمعه من خلال المواقف الاجتماعية المختلفة التي يتعرض لها أثناء الطفولة وهذه المواقف تختلف من مجتمع لآخر باختلاف الثقافة السائدة كما أن أساليب التنشئة تختلف باختلاف الثقافات، وثقافة المجتمع هي التي تحدد أساليب التنشئة الاجتماعية المتبعة، فمثلا "مارجريت ميد" Margaret Mead تعرف التنشئة الاجتماعية على أنها العملية الثقافية والطريقة التي يتحول بها كل طفل إلى عضو كامل في مجتمع بشري معين³⁵، ويرى "هولتكرانس" أن التنشئة الاجتماعية حلت محل اصطلاح التشقّف من الخارج باعتبارها مفهوما يدل على عملية التغير النفسي التي تجعل الفرد جزءا من ثقافته ومجتمعه³⁶، ويعرف "هيرسكوفيتش" هذه العملية باعتبارها عملية واعية أو غير واعية تتم ممارستها داخل الحدود التي يفرضها نظام معين من نظم العادات ويرى أن هناك فاصلا بين عمليتي التنشئة الاجتماعية والتنشئة الثقافية، حيث أن هذه الأخيرة تحقق له كل أنواع الإشباع والتكيف مع الحياة الاجتماعية³⁷.

بينما يرى علماء الاجتماع أنها عملية يتم فيها التواصل الاجتماعي والثقافي لحياة الناس الاجتماعية، حيث يذهبون في تعريفهم لمفهوم التنشئة الاجتماعية إلى الاهتمام بالنظم الاجتماعية والتي من شأنها أن تحول الإنسان تلك المادة العضوية إلى فرد اجتماعي قادر على التفاعل والاندماج بيسر مع أفراد المجتمع، فالتنشئة الاجتماعية حسب المفهوم الاجتماعي ما هي إلا تدريب الأفراد على أدوارهم المستقبلية، ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع، وفي هذا الإطار يعرف "حامد عبد السلام زهران" التنشئة الاجتماعية بأنها عملية تعلم وتعليم وتربية، تقوم على التفاعل الاجتماعي، وتهدف إلى اكتساب الفرد، طفلا، فمراهقا، فشيخا، سلوكا ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة، تمكنه من مسايرة مجتمعه والتوافق الاجتماعي معه، وتكسبه الطابع الاجتماعي، وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية³⁸، كما يرى "سعيد فرح" أن التنشئة الاجتماعية هي التفاعل الذي يكتسب الطفل بواسطته شخصيته الاجتماعية التي تعكس ثقافة مجتمعه، فمن خلال هذه العملية وهذا التفاعل يقوم المجتمع بجميع مؤسساته بتنشئة الصغار، وجعلهم أعضاء متحملين لأدوار اجتماعية يشاركون بها الآخرين نحو تقدم وتطور واستمرارية مجتمعهم³⁹، ولهذا فهي عملية تهدف إلى إدماج عناصر الثقافة في نسق الشخصية وهي مستمرة، تبدأ من الميلاد داخل الأسرة وتستمر في المدرسة وتتأثر بجماعات الرفاق ونسق المهنة ومن ثم تستمر عملية التنشئة بالتوسع دائرة التفاعل وهي تسعى لتحقيق التكامل والتوحد مع العناصر الثقافية والاجتماعية، تهدف إلى تلقينهم القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد والأعراف التي يقرها المجتمع للحفاظ عليها لتحقيق التوافق بين الأفراد وبين معايير المجتمع وأهدافه العليا⁴⁰، مما يؤدي إلى خلق

نوع من التضامن والتماسك في المجتمع، وفي هذا الإطار يرى "ألكن" **El Kin** أن التنشئة الاجتماعية هي العملية التي يتعلم بواسطتها فرد ما طرائق مجتمع أو جماعة حتى يستطيع أن يتعامل معها وهي تتضمن تعلم واستيعاب أنماط السلوك، والقيم، والمشاعر المناسبة لهذا المجتمع أو الجماعة⁴¹، حيث أن التنشئة الاجتماعية بهذا المفهوم هي عملية تعلم وتعليم وتربية تقوم على التفاعل الاجتماعي، وتهدف إلى اكتساب الفرد، طفلاً فمراهقاً فراشداً فشيخاً، سلوكاً ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة، تمكنه من مساهمة جماعته والتوافق الاجتماعي معها، وتكسبه الطابع الاجتماعي وتسير له الاندماج في الحياة الاجتماعية⁴²، ولكون الطفل يمر بمرحلة حرجة عندما يستدمج القيم والاتجاهات والمعايير والأدوار التي تشكل شخصيته، وتؤدي إلى اندماجه في مجتمعه، فانه يمكن اعتبار أي نشاط يبذل لتعلم دور اجتماعي جديد يمكن الشخص من أداء وظيفة في جماعة أو مجتمع بمثابة عملية تنشئة اجتماعية⁴³، وفي هذا السياق يعرف العالمان الأمريكيان "س.بريم" **C. Brim** و"سانت ويلر" **St. Wheelers** التنشئة الاجتماعية بأنها «عملية يكتسب فيها الفرد المعارف والقدرات، التي تتيح لهم فرصة المشاركة في الحياة الاجتماعية، بوصفهم أعضاء فاعلين فيها»⁴⁴، كما عرفها "فليب ماير" **Philip Mayer** بأنها عملية غرس المهارات والاتجاهات الضرورية لدى الناشئ ليلعب الأدوار الاجتماعية المطلوبة منه في جماعة ما أو مجتمع ما⁴⁵، بينما يعرفها "غي روشي" **Guy Rocher** بأنها الطريقة التي يتعلم بها أعضاء جماعة من الجماعات نماذج مجتمعهم ويتمثلونها ويجعلون منها قواعد الشخصية في الحياة⁴⁶، كما يقول عنها أنها منظومة الآليات التي تمكن الفرد، على مدى حياته، من تعلم واستبطان القيم الاجتماعية الثقافية السائدة في وسطه الاجتماعي ويدخلها في بناء شخصيته، وذلك بتأثير من التجارب والعوامل الاجتماعية ذات الدلالة والمعنى، ومن هنا يستطيع أن يتكيف مع البيئة الاجتماعية⁴⁷، كما أن "والاس" **Wallace** يعتبر التنشئة الاجتماعية همزة وصل بين الثقافة والشخصية⁴⁸.

أما علماء النفس فيركزون على الجوانب النفسية والقابليات الأساسية للتعلم عند الأطفال، التي تمكنهم من تشرب القيم والمعايير الثقافية القائمة في المجتمع، فهم يؤكدون على أن شخصية الفرد تتكون وتتشكل في السنوات الأولى فقط من حياته أما ما يتعرض له الفرد فيما بعد من تأثيرات فإنها تبقى ثانوية بالنسبة لما يكون قد تعرض له في مرحلة الطفولة، فعناصر شخصية الفرد تعود إلى المرحلة الطفولة وما يتعرض له الفرد من خبرات إيجابية أو سلبية، فالطفل يولد ولديه مجموعة من الغرائز والنزوات، والتي يحاول إشباعها والتي قد تهدد استقرار المجتمع، ولقد عرف علماء النفس مفهوم التنشئة الاجتماعية بأنها العملية التي يستطيع بمقتضاها الأفراد المنشئين اجتماعياً عن كبش نزواتهم وتنظيمها وفق متطلبات المجتمع ونظامه الاجتماعي السائد ويكون سلوكهم هذا مناقضاً لسلوك الأفراد غير المنشئين اجتماعياً، والذين تؤدي أنانيتهم في إشباع نزواتهم للإضرار بالآخرين وبسلامة المجتمع، وبهذا نجد أن وظيفة التنشئة الاجتماعية من وجهة نظر علماء النفس، هي تحقيق التوازن بين نزوات الفرد ورغبات المجتمع بحيث يمكن

تهديب هذه النزوات وتحويلها إلى سلوكيات مقبولة اجتماعيا وهذا يبرز نوعا من التضحية أو تأجيل اللذة والمتعة وقبول المعايير، ومراعاة سعادة ورفاهية الآخرين في مقابل السعادة الذاتية⁴⁹، حيث يقول "موري" Murray في هذا الشأن أن التنشئة الاجتماعية هي العملية التي يتم من خلالها التوفيق بين دوافع الفرد ورغباته الخاصة وبين مطالب واهتمامات الآخرين والتي تكون متمثلة في البناء الثقافي الذي يعيش فيه الفرد⁵⁰.

وعلى خلاف ذلك ينظر التربويون إلى التنشئة الاجتماعية بوصفها العمليات التي تهيم الأجيال الجديدة للقيام بالوظائف الأساسية في الحياة الاجتماعية. والنقطة المركزية، التي تلتقي عندها جميع هذه التيارات، هي النظر إلى التنشئة بوصفها محور اللقاء والتواصل بين الفرد والمجتمع، ولهذا عرف "دوركهايم" التربية بأنها عملية اجتماعية تمارسها الأجيال الراشدة على الأجيال التي لم ترشد بعد، وذلك من أجل ضمان تواصلها الاجتماعي⁵¹.

فالتنشئة الاجتماعية إذن هي عملية إدماج الطفل في الإطار الثقافي العام عن طريق إدخال التراث الثقافي في تكوينه، وتوريثه إياه توريثا متعمدا بتعليمه نماذج السلوك المختلفة في المجتمع الذي ينتسب إليه، وتدريبه طرق التفكير السائدة فيه، وغرس المعتقدات الشائعة في نفسه⁵²، وهي بذلك عملية تشمل كافة الأساليب التي يتلقاها الفرد من الأسرة.

المطلب الثالث: التنشئة الأسرية

الأسرة هي المجتمع الإنساني الأول الذي يمارس فيه الصغير أولى علاقاته الإنسانية، لذلك كانت الأسرة الأولى التي تؤثر فيه، وكان لأنماط السلوك الاجتماعي الذي يتعلمه الصغير في محيطها قيمة كبرى في حياته المستقبلية ولذلك نستطيع أن نرجع السمات الأساسية للسلوك الاجتماعي للفرد إلى المرحلة الأولى من حياته وإلى علاقته بأفراد أسرته واتجاهات هؤلاء الأفراد وأنماط سلوكهم، والوالدان من خلال ممارساتهما الوالدية (الأمومة والأبوة) يزودان الطفل بالقيم والمفاهيم التي تجعل منه عضوا في المجتمع⁵³، وسلوك الأفراد المحيطة بالطفل وتفاعلهم معه هو الذي يحدد اتجاهات تكوين ذات الطفل ويصوغ شخصيته ويشكلها، وكما تأكده مقولة "ابن خلدون" فإن الإنسان 'ابن عواده'، وهي الفكرة التي ردها "كارل ماركس" بعده بخمسة قرون بقوله 'الإنسان هو منتج بيئته'⁵⁴، والأسرة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية تلعب دورا بالغ الأهمية في تأصيل وتوضيح الخبرات والمعارف الخاصة بالحياة الأسرية، وقد ساعد علم النفس الحديث على إبراز أهمية دور الآباء في النمو النفسي وإكساب الطفل معايير جديدة، فضلا عن اكتسابه الشخصية الفردية والجماعية⁵⁵، فالإنسان لا يولد شخصا ولكن يولد فردا ثم يبدأ في اكتساب شخصيته تدريجيا في الوسط الاجتماعي الذي يولد فيه ألا وهي الأسرة⁵⁶.

المطلب الرابع: أهداف التنشئة الأسرية

تهدف التنشئة الأسرية إلى إكساب الفرد أنماط السلوك السائدة في مجتمعه بحيث يمثل القيم والمعايير التي يتبناها المجتمع وتصبح قيما ومعايير خاصة به ويسلك بأساليب تتسق معها بما يحقق له المزيد من التوافق النفسي والتكيف الاجتماعي، ويرى البعض أن الهدف الأساسي من عملية التنشئة الاجتماعية هو خلق ما يسمى بالشخصية المنوالية للمجتمع أي الشخصية التي تجسم العلاقات البارزة بين الأفراد أو الذين يعيشون في مجتمع ما بحيث يؤدي هذا إلى وجود إطار مشترك تتحدد من خلاله الملامح المميزة للمجتمع⁵⁷.

المبحث الثاني: مفهوم الضوابط الاجتماعية

يستخدم مصطلح الضبط الاجتماعي للإشارة إلى أن سلوك الفرد وأفعاله محدود بالجماعات وبالمجتمع المحلي والمجتمع الكبير الذي هو عضوا فيه، أما الوسائل التي تحقق امتثال الأفراد لقواعد المجتمع فهي ميكانيزمات ذات طبيعة اجتماعية⁵⁸، فالمجتمع يهدف عن طريق التدريب والتعويد إلى تحقيق الضبط الداخلي الذي يفضل على الضبط الخارجي وهذا ما أكدته نظرية الضبط الذاتي عند 'جارلس كولي' والتي تُعد من النظريات الحديثة في الضبط الذاتي والتي ترى أن أوجه النشاط الاجتماعي تتحرك عن طريق الغرائز مؤكداً على أن سلوك الأفراد ينضبط عن طريق الضمير على الرغم من أنها تتم بطريقة لا شعورية وغير مقصودة لذلك، فالضبط متضمن في المجتمع ذاته وينتقل إلى الفرد عن طريق المشاركة⁵⁹، وهذا ما أكدته روس في نظرياته للضبط، إذ أن أفضل أساليب الضبط الاجتماعي هي تلك الأساليب الداخلية التي تضبط الانسانية عن طريق النموذج وليس عن طريق الجزاءات فالمجتمع يرمي إلى تحقيق هذا النوع ليجعل أفرادها يطبقون معايير الاجتماعية دون خوف من العقوبة أو الرقابة أو السلطة أي أنه يحقق ضبطاً ذاتياً لديهم وأن أهم الطرق التي يتبعها المجتمع في تدريب أفرادها على الامتثال لقواعده الضبطية ذاتياً أو داخلياً هي عن طريق التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الأسرة من خلال تلقين الفرد معايير السلوك والضوابط الاجتماعية للمجتمع لترسيخها في ذات الفرد بطريقة لا شعورية⁶⁰.

المطلب الأول: مفهوم الضوابط الداخلية

وهي الضوابط النابعة من المعايير والقيم الاجتماعية عند الأفراد والتي أخذت مكانها في منطقة اللاشعور فأُمسّت ضابطاً باطنياً وكابحاً عند الإقدام على تصرف يخالف العرف أو القانون عندئذٍ يسمى هذا الفرد متدوداً. إن فاعلية الانضباط الداخلي النابع من المعايير والقيم الاجتماعية عند الأفراد تمنعهم من التفكير أو الإقدام على سرقة أموال الغير لأنهم حاملون قواعد أخلاقية⁶¹، ومعايير دينية وقيم اجتماعية تحرم ذلك وتعهده عملاً خاطئاً وهذا يعني أنهم لم يسرقوا لا بسبب خوفهم من معاقبتهم وسجنهم بل بسبب معتقدهم المعياري والأخلاقي المستكن في ضميرهم الذي يعده عملاً خاطئاً ومداناً من قبل المجتمع. علماً بأن هذا الامتثال والانضباط المنسجم يبرز من داخل الفرد وليس بسبب الخوف من عقوبة خارجية، وإنما الخوف من معاقبة

الضمير وتأنيبه له باستمرار وإذا ما حصل انحراف عن هذه المعايير والقيم التي تم غرسها في لا شعوره عن طريق التنشئة الأسرية فإن ذلك يرجع الى خضوعه لضغوط خارجية استجاب لها فجعلته منحرفاً عن ضوابطه الداخلية. ومنه يمكن القول بأن الضوابط الداخلية هي مجموعة القيم والعادات والمعايير الاجتماعية التي يتم إستدخالها الى ضمير الفرد من قبل الاباء للأبناء عن طريق التنشئة الاجتماعية والتي تعمل كموجة مراقب ومحاسب لسلوك الفرد في منعه من الخروج عنها ولتحقيق التوافق والتكيف مع المجتمع. ويرى العالم "دوركايم" بأن الضبط الداخلي يتمثل في قوة الاخلاق التي تتحول على شكل قواعد للسلوك وذلك من خلال استدخال المعايير الاجتماعية الى ضمائر الافراد لتصبح جزءاً من شخصياتهم التي تمثل متطلبات مجتمعاتهم وعناصر مهمة للضبط الاجتماعي وغطاً اخلاقياً للأفراد ومكونات اساسية في شخصياتهم وتوافقهم مع المجتمع⁶².

المطلب الثاني: مفهوم الضوابط الخارجية

وهي التي تمارس على الفرد من الخارج ليكون متمثلاً وملتزماً بقواعد وقوانين المجتمع وعادة ما تكون هذه الضغوط على شكل عقوبات اجتماعية رسمية وعرفية إذ ان لكل مجتمع ضوابطه الخارجية المتمثلة في مجموعة عقوبات اجتماعية تفرض نفسها على كل سلوك يخرج عنها، منها ما هو مستعمل ومتداول بشكل غير رسمي أي العرف الاجتماعي ومنها الرسمي الذي يفرض عقوبات رسمية من قبل وكالات وجهات متخصصة فيها⁶³، ويمنحها المجتمع هذه الوظيفة العقابية مثل الشرطة والمحاكم والسجون (هذا على الصعيد الرسمي)، أما على الصعيد العرفي فإن المجتمع لديه آليات مجتمعية يمارسها الافراد تقوم بتعزيز المعايير والقيم الاجتماعية مثل السخرية والاستهزاء او الازدراء والإثراء والاستحسان والثناء، ولهذا فالمجتمع يمتلك آليات ضبطية سواء أكانت رسمية ام عرفية تقوم بضبط سلوك كل فرد يريد الخروج عن قواعده وقوانينه وأعرافه وتكافئ كل من يتماثل معها ومع الآليات الضبطية الخارجية. أي لم تنزل الى قاع الذات الفردية ولم تتذود بالتنشئة الاسرية عند الفرد⁶⁴.

وهكذا يمكن القول بأنه كل من الضوابط الداخلية والخارجية تعمل بشكل متكامل كموجهات وضوابط اجتماعية للسلوك البشري بحيث تجعله متوافقاً مع طبيعة النظام الاجتماعي والثقافي في ذلك المجتمع.

المبحث الثالث: دور التنشئة الأسرية في تعزيز الضوابط الاجتماعية

إن التنشئة الاسرية تعلم الطفل قيم المجتمع ومعاييره الاساسية التي يشترك فيها مع غيره من ابناء المجتمع كاحترام من هم اكبر سناً من الاهل والأقارب والامثال لأوامرهم ومطالبهم التي تجسد القيم الاخلاقية للمجتمع وتنوع اشكال الاداب حسب اختلاف الثقافات، ولما كانت عملية التنشئة الاجتماعية تقوم على ضبط سلوك الفرد ومنعه عن الاعمال التي لا يقبلها المجتمع وتشجعه على ما يرضاه منها حتى يكون متوافقاً مع الثقافة التي يعيش فيها وهكذا نرى بأن الضبط الاجتماعي هو لب عملية التنشئة الاجتماعية ويتم بطرق مختلفة اهمها الأمر والتحریم وهذه العملية

تتم عن طريق عدة وسائل منها التقليد والايحاء او التهديد والوعيد عن طريق الإثابات والمكافآت التي تستخدمها الاسرة في تعاملها مع ابنائها أعضائها⁶⁵.

إن عملية الضبط الاجتماعي تتم داخل جماعات تسمى جماعات الضبط أو مؤسسات الضبط وأهم هذه الجماعات هي الأسرة والمجتمع المحلي، ففيها يتعلم الطفل عادة إما بشكل مقصود، أو بشكل عارض أو عن طريق التقليد⁶⁶، ففي التعلم المقصود يحاول حملة الثقافة في المجتمع نقل افعال ومعلومات معينة الى الطفل متخذين من التدعيم وسيلة لذلك فبعض الأسر تؤكد ناحية الثواب من اجل حث الطفل على القيام بسلوك مرغوب فيه في حين يؤكد بعضها الآخر ناحية العقاب من اجل منع الطفل من القيام بالسلوك غير المرغوب فيه⁶⁷، وأياً كانت الطريقة المتبعة فإن الطفل يكتسب من خلالها ألواناً من السلوك والادوار المختلفة التي يقوم بها في حياته الاجتماعية، ولكي يتمكن الفرد من اداء اي دور اجتماعي يجب عليه أن يتعلم الادوار الاجتماعية الاخرى التي توجد في نفس النسق الاجتماعي وهذا يعني ان الفرد يستدمج الادوار التي يتوقع منه⁶⁸، المجتمع ان يؤديها بنفسه، وعليه ايضاً ان يستدمج أدوار الآخرين الذين سوف يتعامل معهم ولهذا تكون عملية استدمج الادوار مشابحة لما يحدث في نمو الشخصية حيث ان في كل من مراحل التنشئة الاجتماعية يستدمج الطفل قسماً من الادوار الاجتماعية وذلك عن طريق اكتسابه الادوار التي يقوم بها (الأب، الأم، الأخ، الاخت). وخلاصة الحديث ان عملية الضبط الاجتماعي تتم داخل جماعات تسمى جماعات الضبط أو مؤسسات الضبط وأهم هذه الجماعات هي الأسرة ففي هذه المؤسسات يتعلم الفرد عن طريقها تفاعله الاجتماعي المستمر في محيطها اساليب الكلام وأساليب السلوك، ونماذج العمليات الاخرى كالتعاون والتسامح واحترام الحقوق، وأداء الواجبات لكي يكون عنصراً مفيداً ومقبولاً في جماعته⁶⁹.

وثمة حقيقة نود طرحها في هذا السياق مفادها ان جميع الافراد وبدون استثناء تواجههم حالات انحرافية ويمارسون البسيط منها إلا انهم لا يستمرون في ممارستها وذلك راجع الى ما اكتسبه وتشربه في تنشئتهم من معايير أدبية⁷⁰، ودينية وخلقية التي تعمل على ايقاف الرغبات الجانحة عنها اي ان هناك بوادر انحرافية عند جميع الناس لكن معظمهم يرفض الاستمرار في التفكير بها وتنفيذها، واذا حصل ذلك فانه يكون من باب المصادفة او الحالة العرضية وهذه هي ايجابيات استدمج المعايير الاجتماعية في شخصية الطفل وهذه هي الضوابط الداخلية الحقيقية⁷¹.

واذا حصل وتكونت الضوابط الاجتماعية في مكنونه النفسي (الداخلي) فان احتمال إنحراف المنشأ يكون نادراً وإذا وقع ذلك فيكون شاذاً. أما اذا لم يتشرب المنشأ بالضوابط الاجتماعية ويستوعبها من أبويه فان احتمال انحرافه يكون متوقعاً ومن هنا اضحت التنشئة الاجتماعية قاعدة أساسية لتعزيز الضبط الاجتماعي الذي يضم مجموعة من المعايير والمعوقات السلوكية التي تعمل على دفع الفرد نحو التماثل المعياري وعندما ينشأ الفرد على التماثل المعياري

عندها يصبح متماثلاً ومنضبطاً ذاتياً واجتماعياً. ومن هنا يمكن تلخيص وظيفة التنشئة الاسرية من زاوية ضبطية بأنها:

- تقوم بربط الناشئ بمجتمعه.
- تقوم بضبط سلوكه حسب ضوابط المجتمع المرعية⁷².

مما تقدم يتضح لنا اهمية دور الاسرة في عملية الضبط الاجتماعي من خلال ممارستها لدورها في ضبط سلوك الابناء وتعديله⁷³، بحسب ما يتلاءم مع طبيعة مجتمعنا العربي الذي يعطي اهمية كبيرة لعملية غرس الضوابط الداخلية في الابناء عن طريق تعزيز المفاهيم الدينية لديهم التي تبقي ضمير الفرد في حالة يقظة دائمة، اما الضوابط الخارجية فان ما يتفق مع طبيعة مجتمعنا هو اهمية الضوابط الخارجية غير الرسمية المتمثلة بالعرف والعادات والتقاليد وذلك لتأثر المجتمع بها الى حد كبير وقد يرجع ذلك الى كون مجتمعنا من المجتمعات المحافظة التي تعطي اهمية كبيرة في طريقة حكم المجتمع عليها فهي تحبذ نظرة المجتمع الايجابية لها وليس السلبية التي تعتبر إدانة لها وحكم ظالم وجائر بالنسبة لافرادها يصعب التخلص منه وهذا ما يعرف (بالوصمة الاجتماعية) التي تمثل عقوبة اجتماعية بالغة الاثر على اعضائها من حيث اثارها النفسية والاجتماعية التي تمثل إدانة صريحة من قبل المجتمع على سلوكيات غير مرغوبة بها ومخالفة لقيم وقواعد وقوانين المجتمع الغير رسمية والمتفق عليها من قبل اغلبية افراد المجتمع وتعتبر بمثابة قوانين رسمية في اعين الآخرين من ابناء مجتمعنا العربي.

خاتمة:

إن فاعلية الضوابط الرسمية ترتبط كثيرا بالظروف الاجتماعية وما لها من قوة تأثير على جعل الأفراد متناسقين ومنسجمين على الرغم من وجود آليات قسرية وإلزامية تستخدمها مختلف المؤسسات التربوية عموماً، إلا أن مفهوم الإقناع يعد أنجع وسيلة في عملية التفاعل الاجتماعي، وهنا يأتي دور الأسرة في العملية التربوية، فالأسرة هي المحضن الأول الذي يتلقى فيه الفرد المبادئ والقيم والاتجاهات والميول، وتمثل القيم إطاراً مرجعياً يحكم تصرفات الفرد والجماعة وبالتالي فإن دور الأسرة يتمثل في تكوين شخصية الفرد ونسقه المعرفي وتشكل الطابع القومي أو الشخصية القومية، فالقيم هي التي تحدد مكانة وقدرة وقيمة الإنسان في المجتمع الذي يعيش فيه وهي الأحكام المعيارية التي يستند إليها الفرد في تقييم سلوكه وسلوك الآخرين من حوله وسياج وحصن يحمي الأفراد من حوله.

وتكمن أهمية الضبط الاجتماعي في كونه ضرورة لاستقرار النظم والمؤسسات الاجتماعية وضمانا لسيورتها وفعاليتها والمحافظة على أنساقها الاجتماعية، فالضبط الاجتماعي ضرورة لتنظيم العلاقات بين الأفراد وهو أداة من أجل الحفاظ على النظام واحترام الحقوق والواجبات، وهنا تظهر اهمية دور الاسرة في عملية الضبط الاجتماعي من خلال ممارستها لدورها في ضبط سلوك الابناء وتعديله بحسب ما يتلاءم مع طبيعة المجتمع الذي يعطي اهمية كبيرة لعملية غرس الضوابط الداخلية في الابناء عن طريق تعزيز المفاهيم الدينية لديهم التي تبقي ضمير الفرد في حالة يقظة دائمة،

اما الضوابط الخارجية فان ما يتفق مع طبيعة مجتمعنا هو اهمية الضوابط الخارجية غير الرسمية المتمثلة بالعرف والعادات والتقاليد وذلك لتأثر المجتمع بها الى حد كبير.

وفي الأخير وكحوصلة لهذه الدراسة يمكننا الخروج بالتوصيات التالية:

- التركيز على جوانب الضبط الداخلي في عملية التنشئة الاجتماعية داخل الاسرة.
 - تفعيل دور القيم الدينية والاجتماعية في عملية تربية وتنشئة الابناء بالشكل الذي يكرس عملية الضبط الداخلي والخارجي لدى الابناء
- كما أننا نقترح على الباحثين إعطاء أولوية وأهمية لدراسة الأسرة من خلال القيام بدراسات عن دورها في عملية التنشئة الاجتماعية وربطها بمتغيرات اجتماعية أخرى مثل التغير الاجتماعي والتقدم الحضاري والتنمية الاجتماعية وغيرها.

الهوامش:

1. عبد الله زاهي الرشدان، التربية والتنشئة الاجتماعية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 16.
2. علي أسعد وطفة، علم الاجتماع التربوي، ط2، مكتبة الفلاح، الكويت، 1998، ص 133.
3. Henslin M. James : Sociology A Down Earth approach, 6th ed., A and B edition, Boston, 2003, P8.
4. عبد الهادي الجوهري، أسس علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 1983، ص 207.
5. مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (ب.ت)، ص 18.
6. حسين عبد الحميد رشوان، الأسرة والمجتمع: دراسات في علم اجتماع الأسرة، الإسكندرية، 2003، ص 26.
7. مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، مرجع سبق ذكره، ص 18.
8. محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع القروي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1991، ص 118.
9. Sumpf Joseph, Huges Michel : Dictionnaire de Sociologie, Librairie, Larousse, Paris, 1973, P 131.
10. علياء شكري، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1987، ص 26.
11. عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، ط1، بيروت، دار النهضة العربية، 1999، ص 34.
12. Mendras Henri : Eléments de Sociologie, Presses de Sciences Po, 1964, p 155.
13. Durkheim Emile: La Famille Conjugale, Revue Philosophique, Janvier-Fevrier, 1921, Paris, P 6.
14. أحمد مبارك الكندري، علم النفس الأسري، ط1، الكويت، مكتبة الفلاح، 1989، ص 23.
15. تركي رابح، أصول التربية والتعليم، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، (ب.ت)، ص 168.
16. Boutefnouchet (Mostefa) : La famille Algérienne, évolution et caractéristiques, Alger, SNED, 1980, p19.
17. جعفر عبد الأمير الباسين، أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث، ط1، عالم المعرفة، بيروت، 1981، ص 17.

18. رشاد علي عبد العزيز موسى، دراسات في علم النفس المرضي، دار عالم، القاهرة، 1993، ص 136.
19. خيرى خليل الجميلي وآخرون، المدخل في الممارسات المهنية في مجال الأسرة والطفولة، المكتب العلمي، الإسكندرية، 1995، ص 25.
20. حسين عبد الحميد رشوان، التربية والمجتمع دراسة في علم اجتماع التربية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص 181.
21. محمد علي سلامة، الإنفتاح الاقتصادي وآثاره الإجتماعية على الأسرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة، الإسكندرية، 2002، ص 252.
22. حسن الساعاتي، علم الاجتماع الصناعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص 182.
23. صالح محمد علي أبو جادو، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، ط1، دار المسيرة، عمان، 2006، ص 246.
24. سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص 290.
25. فاتن محمد شريف، الأسرة والقرابة: دراسات في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006، ص 88.
26. سيد علي لكحل، صراع التنشئة الاجتماعية بين مؤسسة الأسرة ومؤسسة الشارع، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004، ص 45.
27. سيد أحمد عثمان، علم النفس الاجتماعي التربوي، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2002، ص 49.
28. فؤاد البهي السيد، سعد عبد الرحمن، علم النفس الاجتماعي رؤية معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص 129.
29. Grusec E. Joan: Socialization in the Family, Hand Book of Socialization, The Guilford Press, New York, USA, 2007, P 284.
30. إبراهيم ناصر، التنشئة الاجتماعية، دار عمار، عمان، 2004، ص 12.
31. نعيم حبيب جعيني، علم اجتماع التربية المعاصر، ط1، دار وائل، عمان، 2009، ص 239.
32. طلعت إبراهيم لطفي ()، التنشئة الاجتماعية وسلوك العنف عند الأطفال، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص 181.
33. صالح محمد علي أبو جادو، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، ط1، دار المسيرة، عمان، 1998، ص 18.
34. ج. ف. نيلر، الأصول الثقافية للتربية، ترجمة محمد منير مرسى وآخرون، عالم الكتاب، القاهرة، 1927، ص 14.
35. عامر مصباح، التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 28.
36. محمد إسماعيل زكي، أنثروبولوجية التربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1980، ص 259.
37. محمد يسرى إبراهيم دعبس، التربية الأسرية وتنمية المجتمع، ب ن، الإسكندرية، 1997، ص 9.
38. صلاح الدين شروخ، علم الاجتماع التربوي، عناية، دار العلوم، الجزائر، 2004، ص 57.
39. محمد سعيد فرح، الطفولة والثقافة والمجتمع، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1980، ص 43-55.
40. محمد عبده محبوب وآخرون، التنشئة الاجتماعية دراسات أنثروبولوجية في الثقافة والشخصية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 39.
41. عبد الله زاهي الرشدان، التربية والتنشئة الاجتماعية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 17.
42. محمد حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، 1974، ص 243.
43. خليل عمر معن وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، ط1، دار الشروق، عمان، 2006، ص 190.
44. محمد عبده محبوب وآخرون ()، التنشئة الاجتماعية دراسات أنثروبولوجية في الثقافة والشخصية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 40.
45. محمد ياسين عطوف، مدخل إلى علم النفس الاجتماعي، دار النهار، بيروت، 1981، ص 59.

46. غي روشيه، مدخل إلى علم الاجتماع العام (1) الفعل الاجتماعي، ترجمة مصطفى دندشيلي، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983، ص 66.
47. Guy Rocher , Introduction à la Sociologie Générale, Canada, Hurtubise Inc. 1969, P. 13.
48. سامية حسن الساعاتي، الثقافة والشخصية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 224.
49. عبد الرحمان العيسوي، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 1985، ص 207.
50. عبد الله زاهي الرشدان، التربية والتنشئة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 17.
51. Emile Durkheim, Education et Sociologie, P.U.F., Paris, 1989, P.6.
52. عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص 28.
53. فاطمة المنتصر الكتاني، الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بمخاوف الذات لدى الأطفال، دار الشروق، عمان، 2000، ص 49.
54. Abdelghani Megherbi, La Culture et la Personnalité dans la Société Algérienne, de Massinissa à nos jours, Alger, ENAL, 1986, P.9.
55. مصطفى زايد، الأسرة التغير والمؤسسات الاجتماعية، مداخلة مقدمة للملتقى (التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية) بالجزائر العاصمة، 20-21 جانفي 2004، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2006، الجزء 1، ص 13.
56. مراد زعيمي، مؤسسات التنشئة الاجتماعية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2006، ص 72.
57. زين العابدين درويش وآخرون، علم النفس الاجتماعي أسس وتطبيقات، ط3، دار الفكر العربي القاهرة، (د.ت)، ص 68.
58. معن خليل عمر، نظريات معاصرة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص 112.
59. احمد الخشاب، الضبط الاجتماعي، مطبعة لجنة البيان، القاهرة، 1998، ص 93.
60. أمال عبد الحميد، علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي، دار المسيرة، عمان، الاردن، 2010، ص 191.
61. نفس المرجع، ص 48.
62. صبيح عبد المنعم احمد، الضبط الاجتماعي، ط 1، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2009، ص 10.
63. أكرم نشأت ابراهيم، علم الاجتماع الجنائي، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009، ص 122.
64. بطرس حافظ بطرس، تعديل وبناء سلوك الابناء، دار المسيرة، عمان، 2010، ص 24.
65. محمد عبد المحسن التويجري، الاسرة والتنشئة الاجتماعية، مكتبة العكيان، الرياض، 2001، ص 157.
66. محمد حسن الشناوي، التنشئة الاجتماعية للطفل، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 205.
67. خليل محمد الخالدي، النظام الاسري وتحديات العولمة، مجلة آداب الرفادين، العدد 42، كلية الاداب، جامعة الموصل، حزيران، 2006، ص 82.
68. عبد الله زاهي الرشدان، التربية والتنشئة الاجتماعية، ط 1، دار الاوائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 19.
69. يوسف ابو حميدان، العلاج السلوكي لمشاكل الاسرة في المجتمع ، الامارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، 2001، ص 33.
70. هدى محمود الناشق، الاسرة وتربية الطفل، دار المسيرة ، عمان، 2007، ص 21.
71. يوسف ابو حميدان، تعديل السلوك النظرية والتطبيق، عمان، دار المسرى للنشر والتوزيع، 2003، ص 33.
72. عبد الله زاهي الرشدان، التربية والتنشئة الاجتماعية، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2005، ص 83.
73. Behavioral and Brain Sciences, volume23, 2000, : [M. Domjan](#), [B. Cusato](#), R. Villarreal . pp 235- 249.